

Distr.: General  
21 December 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الخامسة

## محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة بيرد . . . . . (أستراليا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

## المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية الأخرى

التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-20569 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

### البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسعاري الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/73/352/Add.4 و A/73/498/Add.4)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/73/352/Add.5 و A/73/498/Add.5)

٣ - السيد سيني (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/73/498/Add.4)، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على موارد الموظفين المطلوبة للبعثة لعام ٢٠١٩، مع أملها في شغل جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وتوصي بإجراء تخفيضات في الاحتياجات المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية، والسفر في مهام رسمية، وأعرب عن أمله في أن لا تؤدي الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأمن إلى التأثير على سلامة وأمن الموظفين والمباني. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه ينبغي تقديم معلومات عن النفقات والتفسيرات ذات الصلة بها في مشاريع الميزانية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٤ - وذكر أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت أنشئ في البداية استجابة للحالة الأمنية في العراق وتم توسيع نطاقه لاحقا ليشمل بعض مهام الدعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من البعثات. كما تشير إلى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف، يجب أن توافق الجمعية على أي تغييرات في النموذج الحالي والمستقبلي لتقديم الخدمات.

٥ - وفي سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/73/498/Add.5)، أشار إلى أن الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٩ ستغطي تكاليف نشر ٢٤٥ من الأفراد العسكريين، وهو نفس العدد في العام السابق، و ٨٠٠ من الموظفين المدنيين، مما يمثل انخفاضا قدره ٥٢ وظيفة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات من الموظفين للبعثة، باستثناء واحدة من الوظائف الثلاث المقترحة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (موظف فني وطني)، إذا لم تتوفر معلومات مفصلة عن عبء العمل وتحديد واضح لمهام الوظائف الثلاث. وتوصي اللجنة الاستشارية علاوة على ذلك، بتخفيض الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين والسفر في مهام رسمية. وترحب بانخفاض الاحتياجات من العمليات الجوية لعام ٢٠١٩ مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٨، الذي تحقق نتيجة لترتيبات تقاسم التكاليف مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

٦ - وأفاد بأن اللجنة الاستشارية في تقريرها الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية والمسعاري الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس

١ - السيد راماناثن (المراقب المالي بالنيابة): في سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/73/352/Add.4)، قال إن تلك الاحتياجات تبلغ ١٤١,٥ مليون دولار، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٧,٢ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٨. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات من الموظفين الوطنيين بسبب التخفيض الصافي المقترح البالغ ٢٨ وظيفة من الرتبة المحلية وإلى تنفيذ ترتيب جديد لتقاسم التكاليف بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويعكس الانخفاض أيضا تأثير فض اشتباك المستشارين العسكريين والشرطة بعد إجراء استعراض استراتيجي للبعثة.

٢ - وفي سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/73/352/Add.5)، ذكر أن تلك الاحتياجات بلغت ١٠٥,٨ مليون دولار، تمثل نقصانا صافيا قدره ٢,٨ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٨. ويعكس هذا النقصان انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى استرداد التكاليف من فريق الأمم المتحدة القطري، وإلى الموظفين المدنيين، بسبب انخفاض صاف قدره ٥٢ وظيفة مدنية ناتج عن إعادة هيكلة البعثة وإلغاء المناصب الأمنية التي تمول تكاليفها على أساس تقاسم التكاليف.

الأمن، قدمت تعليقات على التغييرات المقترحة في هيكل مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالتنمية والشؤون الإنسانية، التي تعكس التحول التدريجي في تركيز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من الشواغل الإنسانية والمتعلقة بالطوارئ إلى نهج أكثر توجهاً نحو التنمية. وتؤكد اللجنة الاستشارية علاوة على ذلك، أن أي دعم إداري تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ مؤخراً لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لعملياته في العراق، ينبغي أن تقدم على أساس استرداد التكاليف. وأخيراً، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحسين بعض مؤشرات الإنجاز لتعكس بشكل أفضل ما يمكن أن تحققه كيانات الأمم المتحدة والأنشطة التي يمكن مساءلتها عنها.

٧ - السيد الدباغ (العراق): قال إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور أساسي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وأعرب عن امتنان وفد بلده للدول الأعضاء التي تساهم في تمويل البعثات السياسية الخاصة بوجه عام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشكل خاص، وستواصل حكومة بلده دعم البعثة في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

٨ - وذكر أنه يجب توفير التمويل المالي اللازم للبعثة، وإدارة مواردها البشرية بشكل يتناسب مع مهامها على نحو فعال. ولا تؤيد حكومة بلده أي اقتطاع في الموارد المالية أو إلغاء الوظائف الوطنية داخل البعثة، لأن هذه التدابير يمكن أن يؤدي إلى خلل في تنفيذ عملياتها. والواقع أن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام ٢٠١٩ يمكن أن تعوق قدرة البعثة على الاضطلاع بمسؤولياتها وستؤثر على تنفيذ الفقرة ١١ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، التي تحت فيها الأمين العام على مواصلة بذل الجهود لتعزيز تحويل الوظائف داخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى وظائف وطنية. وأعرب عن أسف وفد بلده لعدم تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ تلك الفقرة في عام ٢٠١٨، وعلى عدم عكس تقرير الأمين العام (A/73/352/Add.5) خطة تفصيلية لتنفيذها أو معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز القدرات المحلية داخل البعثة. وقد طلبت حكومة بلده تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وهو طلب أيده المجلس في قراره ٢٤٢١ (٢٠١٨).

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.